في كلمة بلادنا بالقمة العربية الـ 22.. رئيس الجمهورية :

مستقبل العمل العربي المشترك مرهون بإصلاحه وتطويره الأوضاع في اليمن مستقرة وليست كما يصورها الإعلام

سرت / سبأ:

أكد فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أن مستقبلَ العمل العربي المشترك مرهونٌ بإصلاحه وتطويره والارتقاء به إلى مستوى يُمَكِّنُ الدول العربية من الاستفادة من قدراتِها وإمكانياتها ويحققُ آمالَ وتطلعاتِ الشعوب العربية.

جاء ذلك في كلمة الجمهورية اليمنية التي ألقاها فخامة الأخ الرئيس مساء أمس في القمة العربية الـ 22 المنعقدة حاليا في مدينة (سرت) بالجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى.

وتناول فخامة الأخ الرئيس الجهود التي بذلتها الجمهورية اليمنية في سبيل طرح الرؤى والأفكار والمشاريع والمبادرات الهادفة تعزيز العمل العربي المشترك ضمن الجهود والمبادرات العربية القيِّمة التي قدمتها بعضُ الدول الشقيقة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الانتقال من مؤسسة الجامعة العربية إلى اتحاد الدول العربية ضرورة قومية ملحة

إنشاء الاتحاد العربي سيحقق القوة المنشودة للعرب

وبين فخامته أن الجمهورية اليمنية كانت تقدمت في إطار مبادراتها التي تستهدف تفعيل العمل العربي المشترك, بمشاريع متواضعة منها آلية انتظام الانعقاد الدوري للقمة العربية, وتم إقرارها في جمهورية مصر العربية, وفي ضوئها انتظمت دورات انعقاد القمم العربية بعد أن كانت في الماضي منذ آخر قمة منتظمة عقدت في تونس, تعقد قمم استثنائية, وجاء انتظام الانعقاد لدورات القمة الاعتيادية ليصب في خدمة العمل العربي المشترك .

وأشار إلى أن اليمن تقدمت أيضا بمشروع متواضع آخر لإنشاء الاتحاد البرلماني العربي والذي تم إقراره وانشئ هذا الاتحاد بعضوية متساوية من كل الأقطار العربية بغض النظر عن تعدادها السكاني.

وقال : « الآن تقدمت الجمهورية اليمنية بمبادرة لتفعيل العمل العربي من خلال إنشاء إتحاد للدول العربية, وتبناها الاتحاد البرلماني العربي, وتم رفع مشروع قرار بشأنها إلى أعمال هذه القمة».

وأضاف « إن هذه المبادرة انطلقت من رؤية موضوعية لمعالجة الاختلالات في العمل العربي المشترك والتحديات الراهنة والمستقبلية؛ باعتبار أن الانتقال من مؤسسة جامعة الدول العربية إلى اتحاد الدول العربية يمثل اليومَ ضرورةً قومية ملحة».

وتابع فخامته قائلاً «ان هذه المبادرة تأتي في سياق التطور الطبيعي والمنطقي المستوحى من تجارب الشعوب والأمم الأخرى، باعتبار أن العصر الذي نعيشه هو عصر التكتلات الكبيرة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية، فإذا كانت الشعوب الأوروبية أو الأفريقية قد انضوت في إطار اتحادات قوية تكاملت فيها قدراتها وإمكاناتها رغم ما بين شعوبها من تباينات في اللغة أو التاريخ المشترك، فما بالكم بشعوب أمتنا العربية التي تجمعها الكثير من القواسم والأواصر المتينة؛ من العقيدة واللغة والتاريخ والمصير والتطلعات المشتركة».

وتابع الأخ الرئيس قائلا : « إن إنشاء الاتحاد العربي سيحقق القوة والمنعة المنشودة للعرب ويكفل تطوير العمل العربي المشترك».

ومضى قائلا : «لا نقول ان أعمال الجامعة العربية كانت غير ناجحة, فقد قامت منذ إنشائها في الأربعينات بواجبها على أكمل وجه, ولكن المتغيرات الإقليمية والدولية تستوجب تطوير آليات العمل العربي المشترك بما يحقق تطلعاتنا المنشودة في التكامل والشراكة ويعزز من قدرتنا في مواجهة كل التحديات».

وأكد فخامته أن إنشاء الإتحاد العربي سيعزز من قدرة الأمة العربية ومنعتها في مواجهة كافة التحديات والمخاطر المحدقة بها وبأمنها القومي بما في ذلك مواجهة الصلف الصهيوني.

وأعتبر فخامته الكيان الصهيوني العدو التاريخي للأمة العربية..وقال: « مهما قدمنا من تنازلات ومن مشاريع لن يقبل بها هذا الكيان الغاصب وسيظل يستمر في تنفيذ مخططاته التآمرية وممارساته القمعية ضد أشقائنا في فلسطين وكذا تنفيذ مشاريعه لمصادرة المزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنات وبناء الجدار العازل فضلا عن تعنته في السير في عملية السلام ورفضه تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال في فلسطين والجولان وجنوب لبنان متحديا بذلك المجتمع الدولي و الشرعية الدولية».

وقال فخامة الأخ الرئيس «أن التعنّتَ والصلفَ اللذين تُبديهما حكومة الكيان الإسرائيلي، في رفضها للمساعي والجهود والمبادرات الهادفة إحلال السلام والأمن في المنطقة، يسيرُ بنا إلى طريق مجهول وأفق مسدود؛ ذلك أن تهويد القدس والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية وتجريف ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتوسيعها والإغلاقات والحواجز وهدم المنازل والتهجير والاعتقالات والقتل والإرهاب والحصار والتجويع وكل الممارسات الإسرائيلية الأخرى، لا يمكن أن تلغي حقاً أو تضمنَ أمناً , وإنما تدفعُ باتجاه التأزيم وتفجير الأوضاع».

وأضاف «لقد قدمت الدول العربية الكثير من التنازلات لتحريك المياه الراكدة في محاولات متكررة منها لإبداء حسن النية، بهدف إحراز تقدم في عملية السلام إلا أن سلوك الحكومة الإسرائيلية يُشيرُ بما لا يدعُ مجالاً للشك، إلى أنها حسمت أمرها واتخذت قرارها بفرض سياسة الأمر الواقع واتخاذ إجراءات من جانب واحد لفرض رؤيتها للحل، ولو بالقوة».

واستطرد قائلاً «وأمام كل ذلك فإننا نعتقدُ بأن الخيارات أمام العرب، بدأت تضيق وتنحصر أمام السلوك الإسرائيلي الحالي ونتيجة لعدم انصياع إسرائيل لرغبة المجتمع الدولي بإحلال السلام في المنطقة, فإننا نجدُ لزاماً علينا بحث الخيارات المتاحة لنا لاسترداد الأرض وتحرير الشعب الفلسطيني من الظلم والاستبداد ونيل حريته وإقامة دولته المستقلة والدفاع عن المقدسات، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المعرض للهدم بسبب الحفريات الإسرائيلية».

وأكد أن ما تتعرض له المقدساتُ الإسلامية في فلسطين من استهداف كلّي كان آخرُه ضمَ المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح إلى ما يُسمى (المواقع التراثية للشعب اليهودي) يستدعي وقفةً قوية من العالمَين العربي والإسلامي للدفاع عن مقدسات الأمة والذود عنها وتقديم العون اللازم لدعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.

وشدد فخامته على أن لدى العرب كل المقومات والقواسم المشتركة التي تؤهلهم للتوحد .

وقال :» لن يكون الاتحاد الأوروبي أكثر منا ثقافة وحضارة ولايمتلك نفس المقومات والقواسم المشتركة التي تجمعنا, فدوله لديها لغات وأعراق متعددة وديانات مختلفة, أما العرب فهم أمة عربية واحدة يجمعها دين واحد ولغة واحدة وجغرافيا واحدة وتاريخ واحد, ولايوجد ما يمنع من تكتلها ضمن الاتحاد العربي الذي تنشده المبادرة اليمنية».

وبين أنه بإنشاء هذا الإتحاد سيكون الملوك والأمراء والرؤساء السلطة العليا في الإتحاد, ورؤساء مجالس الوزراء هم السلطة التنفيذية, إلى جانب وجود تكوينات للمجالس الوزارية والسلطات البرلمانية التي ستضم أعضاء من مجالس النواب والشورى, فضلا عن إنشاء محكمة عدل عربية لفض النزاعات, وإنشاء مجلس للدفاع والأمن العربي ليدافع عن هذه الأمة ويصد عنها أية مخاطر قد تهددها .

وأستطرد فخامة الأخ الرئيس قائلا :« المبادرة اليمنية اقترحت اعتماد موازنة للاتحاد بحسب الدخل القومي لكل دولة عربية, وإذا كان هناك من يتحفظ في هذا الجانب فليس هناك إشكالية من تعديل المقترح لتكون الموازنة بنسب متساوية تدفع من جميع الدول العربية بغض النظر عن دخلها القومي, فنحن لا نريد ثروة احد, بل نريد قوة عربية متماسكة لمواجهة التحديات والمخاطر الراهنة».

وتابع الأخ رئيس الجمهورية قائلا «وحدتنا فيها قوتنا, وقوتنا في وحدتنا, ووحدتنا تكفل لنا مواجهة كافة التحديات».. مشيرا إلى النجاحات الاقتصادية والسياسية والأمنية والدفاعية التي حققها الاتحاد الأوروبي وكذلك الإتحاد الإفريقي.

وأعرب فخامة الأخ الرئيس عن الأمل في أن تجدَ المبادرةُ اليمنية والتي أصبحت اليوم مبادرةً عربية, بعد إقرارها من البرلمان العربي الانتقالي- حقها من الاهتمام والنقاش والإقرار, بما يخدمُ مصالح أمتنا العربية وأهداف العمل القومي ومستقبله.

وقال: « إن المشروع الجديد لإنشاء الاتحاد العربي هو أهم ما ينبغي أن يتمخض عن هذه القمة».

وتطرق فخامة الأخ رئيس الجمهورية في كلمته إلى التطورات على الساحة الوطنية.

وقال « ما من شك في ان الجميع في الدول الشقيقة والصديقة يتابعون باهتمام التطورات التي جرت في اليمن خلال ثلاث سنوات مضت, وعلى وجه الخصوص الأشهر السبعة الأخيرة التي دارت فيها مواجهات مسلحة في محافظة صعدة ضد عناصر فتنة التخريب والتمرد الخارجة على النظام والقانون».. مبينا أن تلك العناصر لديها أجندة خارجية للإضرار بالاقتصاد الوطني وسعت الى أحداث تصدع في الوحدة الوطنية, وحاولت العودة بالوطن الى ما قبل ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة التي فجرها شعبنا اليمني في العام 1962 م وتوجت بالقضاء على الحكم الإمامي الكهنوتي المتسلط في حين تحاول تلك العناصر من خلال الفتنة التي أشعلتها في صعدة إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء والعودة بالإمامة المتخلفة الرجعية الكهنوتية إلى يمن الوحدة والحرية والديمقراطية».

وأضاف قائلا « وما من شك في أنكم تتابعون عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ما يسمى بالحراك في بعض مديريات المحافظات الجنوبية والشرقية, فهناك تضخيم إعلامي كبير للأحداث التي تقوم بها تلك العناصر المرتدة عن الوحدة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو 1990م بإرادة جماهير شعبنا اليمني العظيم في شمال الوطن وجنوبه, وجرى على هذه الوحدة استفتاء شعبي واسع كما جرت عدة دورات انتخابية نيابية ومحلية ورئاسية, وهذه الدورات الإنتخابية كانت في حد ذاتها استفتاءات أخرى على الوحدة المباركة التي تعتبر الشمعة المضيئة في الوطن العربي ومفخرة لكل الوحدويين في الوطن العربي, فالعهد عهد التوحد والتكتل والقوة وليس عهد التفرق والتشرذم والشتات».

وتابع فخامته قائلا « أريد ان أطمئن إخواني العرب من خلال هذه القمة العربية المنعقدة في سرت بالجماهيرية الليبية العظمى, ان الأوضاع في اليمن مستقرة و ليست كما تصورها بعض وسائل الإعلام, وقد عملنا على معالجتها, وعلى وجه الخصوص في صعدة, حيث أوقفنا الحرب, كما ان هناك تواصلاً مع إخواننا في بعض المديريات بالمحافظات الجنوبية والشرقية لمعالجة ما خلفته حرب عام1994 وكذلك آثار ومخلفات التشطير والارث الاستعماري البغيض».

وأشار فخامة الأخ الرئيس إلى أن العناصر في الخارج او الداخل التي تؤجج وتضخم ما يجري, هي من مخلفات الاستعمار ومدسوسة على الثورة اليمنية المباركة (26سبتمبر و14اكتوبر), ولا مكانة لها في أوساط الشعب اليمني الوحدوي العظيم الذي قدم قوافل من الشهداء والتضحيات من أجل إعادة تحقيق وحدة الوطن أرضا وإنسانا, وهو ما تحقق في الثاني والعشرين من مايو 1990م.

وانتقد فخامته تعمد بعض وسائل الإعلام تضخيم ما يجري من أحداث في اليمن .

وقال: «مرة أخرى أطمئنكم ان الأوضاع في اليمن ليست كما تصورها بعض وسائل الإعلام التي فقدت مهنيتها وحياديتها للأسف الشديد, في حين أنه يفترض أن تكون وسائل الإعلام مهنية وحيادية وتتجنب توظيف رسالتها لأغراض سياسية وتسعى لتأجيج وتضخيم الأحداث وإيجاد بؤر تسهم في التصدع في أوساط شعوبنا العربية».

وكان فخامة الأخ الرئيس قد أعرب عن شكره وتقديره لأخيه المناضل والقائد الثائر العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية وللشعب الليبي العظيم الوحدوي على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد لأعمال هذه القمة بما يكفل لها النجاح.

كما أعرب عن الشكر والتقدير لأخيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر على ما بذله من جهد خلال رئاسته القمة السابقة, فضلا عن توجيه الشكر والتقدير للامين عام الجامعة العربية عمرو موسى على ما بذله من جهود مخلصة في سبيل خدمة العمل العربي المشترك .

وأختتم فخامة الأخ الرئيس كلمته قائلا : «نتمنى لأعمال هذه القمة التوفيق والنجاح كون التحديات التي تواجهنا -كأبناء أمة واحدة- تستوجب منا جميعا حشدَ كل الجهود والطاقات من أجل الخروج من الوضع العربي الراهن ومواجهة التهديدات التي يتعرضُ لها الأمنُ القومي العربي وتفعيل العمل العربي المشترك برؤيةٍ جديدة تواكب المتغيرات الجارية من حولنا».

وبعد أن انتهى فخامة الأخ الرئيس من القاء الكلمة, دوى في قاعة انعقاد القمة تصفيق حار من قبل رؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة تعبيرا عن تقديرهم لما جاء فيها ومباركتهم للمبادرة اليمنية الهادفة إنشاء اتحاد للدول العربية.. في حين وقفت مجموعة كبيرة من شيوخ ورؤساء المؤتمرات الشعبية الليبية في قاعة الاجتماع لتحية فخامة الأخ الرئيس ورددوا بصوت عال شعار :« وطن عربي واحد» واستمروا يرددونه لعدة دقائق.

ثم عقب رئيس القمة -قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية العقيد معمر القذافي على كلمة فخامة الأخ الرئيس بالتأكيد أن هذا التصفيق الحار لما جاء في كلمته يعكس مباركة الحاضرين للمبادرة اليمنية بإنشاء الإتحاد العربي .. مشيدا بالحرص الذي يبديه فخامة الأخ الرئيس على المشاركة بفاعلية في القمم العربية .

واختتم تعقيبه بالقول:» نشكر الرئيس علي عبدالله صالح,فرغم ما واجهته اليمن من تحديات, هو موجود بيننا اليوم, ولايزال صامداً في وجه العواصف ويستحق وسام الصمود والشجاعة».

التعنت والصلف الإسرائيلي ومحاولات تهويد القدس تدفع باتجاه التأزيم وتفجير الأوضاع

العناصر التي تؤجج وتضخم ما يجري في اليمن هي من مخلفات الاستعمار ومدسوسة على الثورة

العقيد القذافي : الرئيس علي عبدالله صالح صامد رغم ما يواجهه من تحديات ويستحق وسام الصمود والشجاعة

واصل مناقشاته لموضوع أولويات إصلاح التعليم .. مجلس الشورى:

التأكيد على أهمية التعليم باعتباره محور التنمية

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى عقد جلسات اجتماعه الرابع المخصص لمناقشة موضوع أولويات إصلاح التعليم في اليمن، بالجلسة التي عقدها أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني.

وفي جلسة أمس أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة حول أولويات إصلاح التعليم في ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة بالمجلس، أكدوا خلالها أهمية التعليم باعتباره محور التنمية، وهو ما يستدعي العمل بصورة جادة على حل كافة الاختلالات التي يعاني منها التعليم بكافة مستوياته.

وأكد أعضاء مجلس الشورى أهمية مواصلة إعداد التقارير والأبحاث حتى يتحقق هدف إصلاح التعليم، خاصة وأننا نعيش عصر ثورة المعلومات والاتصال والإنترنت.. معتبرين التعليم قضية القضايا والتحدي الأكبر الذي يحتاج إلى جهود كبيرة وجبارة لإعداد الشباب إعدادا جيدا ليكونوا مجتمعاً مفيداً يقود عملية التطور والنمو، آخذين بالاعتبار أن التعليم عملية مستمرة ومتواصلة وتحتاج إلى تقييم متواصل واستنفار الجهود والطاقات بالمشاركة بين المؤسسات التشريعية والتربوية والثقافية، ومؤسسات الحكومة المختلفة.

ودعت المناقشات إلى اعتماد منهجيات علمية وبحثية لمعالجة الصعوبات والمعوقات وعقد ورشة وطنية كبيرة تحت رعاية مجلس الشورى تشمل المعنيين في وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني والجامعات، بهدف وضع المعالجات الحقيقية التي تتجاوز بقطاع التعليم هذه المرحلة إلى مرحلة يتحقق فيها التطور المنشود والإسهام الفعال للتعليم في صياغة مجتمع متطور ومزدهر.

وشددت المناقشات على أهمية إيجاد حلول حقيقية للإشكاليات الناجمة عن انتقال الإشراف على المدارس إلى المجالس المحلية والتي أدت إلى تجاوز المعايير التربوية في التقييم والمحاسبة والتعيين والتوظيف وفي الإدارة المدرسية.

وتحدث أمام مجلس الشورى وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي، ووزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم عمر حجري، ووزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني، ونائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد محمد مطهر..وتضمنت كلمة الوزير الجوفي ردوداً وتوضيحات بشأن ما ورد في مناقشات أعضاء مجلس الشورى، أعاد من خلالها طرح أهم التحديات التي تواجه التربية والتعليم وأهمها الزيادة السكانية التي تضم 145 ألف تجمع سكاني في ظل وجود صعوبات في الوصول إلى هذه التجمعات، وكذلك معدلات الالتحاق المرتفعة في الصفوف الأولى من المرحلة الأساسية والتي تصل إلى 745 ألف طالب وطالبة.. مشدداً على ضرورة التمسك بالمعايير العلمية والأكاديمية فيما يخص الإدارة المدرسية، باعتبار أن العلم هو الموجه الحقيقي نحو مستقبل أفضل.

عبدالعزيز عبدالغني يترأس اجتماع مجلس الشورى

وتحدث وزير التربية والتعليم عن توجهات لتوحيد الاستراتيجيات واللوائح ، وإعادة النظر في المناهج بما يستوعب ترسيخ قيم الولاء الوطني.

ولفت وزير التربية والتعليم إلى الإشكاليات الحقيقية التي أفرزتها عملية التحول في الإشراف على العملية التعليمية في المحافظات إلى المجالس المحلية، ما أفقد الوزارة صلاحيتها في الإشراف على العملية التعليمية، واستئثار الخدمة المدنية والمجالس المحلية بعملية التوظيف، خارج المعايير التربوية ما انعكس سلباً على كفاءة المعلم والإدارة المدرسية والعملية التعليمية برمتها.

وأيد الوزير الجوفي الدعوة إلى عقد ورشة عمل وطنية تعنى بمناقشة واقع التعليم في اليمن تحت رعاية مجلس الشورى، وتشارك فيها كافة الجهات المعنية بهدف الخروج بتوصيات حقيقية تخدم متطلبات التطور والنهوض بهذا القطاع الحيوي الهام.

واستعرض وزير التعليم الفني والتدريب المهني من جهته الجهود المبذولة من قبل الوزارة للارتقاء بواقع التعليم الفني والتدريب المهني من خلال إنشاء وتجهيز العديد من المعاهد الجديدة والتي تشمل 38معهداً بكلفة تصل إلى تسعين مليون دولار، وتأهيل ما هو قائم منها.

وتناول في كلمته توجهات الوزارة بشأن العناية بالكادر التعليمي ومخرجات المعاهد الفنية والتقنية ومعاهد التدريب لكي تأتي متفقة مع متطلبات سوق العمل، وتحدث أيضاً عن تشجيع تعليم الفتاة والتحاقها بهذا النوع من التعليم.

وأكد التزام الوزارة بالتوصيات القيمة التي تضمنها تقرير اللجنة المختصة بمجلس الشورى.

فيما أحاط الوزير الكحلاني من جانبه بالإشكالية التربوية المرتبطة بانتقال صلاحيات الإشراف على التعليم في المحافظات إلى المجالس المحلية، والتي بدأت منذ صدور قانون السلطة المحلية.. مؤكداً الحاجة إلى التفريق بين الأخطاء المرتبطة بتنفيذ السياسيات، وبين الأخطاء المرتبطة بالإدارة التعليمية الميدانية التي تقع تحت مسئولية المجالس المحلية، وعلى هذا الأساس يتم تحديد المسئوليات.

من جانبه اعتبر نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن التعليم أصبح العنصر الأساس في إحداث التغيير في مجالات الحياة المختلفة، مؤكداً الحاجة إلى إيجاد رؤية موحدة للتعليم العالي.. مشيراً إلى أنه ابتداء من 2006 تم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وتمت إعادة هيكلة وزارة التعليم العالي، وإصلاح الإدارة الجامعية، ووضع ضوابط تنظم عملية التدريس في جامعة صنعاء، وتنويع برامج التعليم العالي وربطها بسوق العمل، واعتماد برنامج وطني لإعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتنويع مصادر دعم التعليم العالي.

وتحدث أمام المجلس أيضاً نائب عميد كلية التربية بجامعة صنعاء الدكتور عبد الباقي النهاري، ورئيس قسم اللغة العربية بالكلية الدكتورة سعاد سالم السبع، والأستاذ بكلية اللغات بجامعة صنعاء الدكتورة ذكرى القبيلي، ورئيس الجمعية اليمنية للعلوم التربوية والنفسية الدكتور بدر سعيد علي الأغبري، الذين أثروا النقاش بآرائهم ومداخلاتهم وتوصياتهم المفيدة.

وقرر المجلس في ختام المناقشات تشكيل لجنة لصياغة التوصيات تضم لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي بالمجلس، وممثلين عن وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني وممثلين عن الجامعات.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي نائب رئيس جامعة صنعاء الدكتور أحمد الكبسي، ومستشار رئيس الجامعة الدكتور مطهر عقبات، ووكيل وزارة التربية والتعليم محمد طواف ووكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني الدكتورة ابتهاج الكمال، والوكيل المساعد المهندس علي علي زهرة، ومستشار وزارة التربية والتعليم الدكتور حمود السياني، وعدد من الأكاديميين والباحثين من جامعة صنعاء،ومدير عام الإعلام والنشر التربوي بوزارة التربية والتعليم إسماعيل علي زيدان.